

## اتفاق بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

### الدبياجة

إن حكومة جمهورية السودان وحركة العدل والمساواة السودانية (المشار إلى كل منهما على حده بـ"حكومة السودان" وـ"الحركة" على التوالي، ويشار إليهما معاً "بالطرفين") المجتمعين في الدوحة، قطراً، برعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وغير وساطة صاحب السعادة/ أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وصاحبة السعادة/ عائشة سليمان منداوو، الوسيط المشترك بالإنابة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ضمن الجهد الرامي إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل للنزاع في دارفور؛

**إذ يكملان تأكيد التزامهما بالدستور القومي الانقلابي للسودان والمبادئ الواردة فيه،**

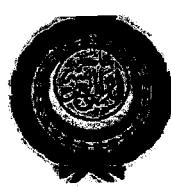
وإذ يذكران الفقرات ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن 2003(2011)، و2035(2012) و2063(2012) و2091(2013) التي كان موقف المجلس فيها ثابتاً دون تغيير إذ يرحب "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كخطوة مهمة إلى الأمام في عملية السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة"؛ وإذ يكرر تأكيد "دعمه الكامل للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل شامل وجامع للنزاع في دارفور"؛ ويطلب "جميع الأطراف في النزاع، بما في ذلك على وجه الخصوص جميع الجماعات المسلحة غير الموقعة بأن تقوم على الفور ودون شروط مسبقة ببذل قصارها من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق تسوية سلمية استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بما يسهم في تحقيق السلام الراسخ والدائم في المنطقة"؛ وإذ يؤكد ما حدته وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور من ضرورة أن تقبل جميع أطراف النزاع المسلح في دارفور على نحو تام وغير مشروط ما يقع عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة"؛ وإذ يحث (الأطراف في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور) "على الوفاء بما تعهدتا به من التزامات في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور".

وإذ يذكران أيضاً الفقرات ذات الصلة من البيانات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي يرحب فيها "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كتطور إيجابي من شأنه أن يسهم إسهاماً عظيماً في تعزيز السلام والأمن في دارفور"؛ وإذ يدعوا "طرف في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور إلا يدخلوا وسعاً في التعجيل بتنفيذ الاتفاق"؛ وإذ يعرب "عن فلقه البالغ إزاء الرفض المستمر من قبل المجموعات غير الموقعة الانخراط في عملية السلام رغم الجهد الذي بذلتها الوساطة المشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة"؛ ويطلب هذه الحركات "بالانضمام إلى عملية السلام دون المزيد من التأخير، والالتزام بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأكبر بوصفها أساساً متاحاً لتحقيق سلام واستقرار دائمين في دارفور" ،

*حسن سعيد*

1

*محمد علي*



وإذ يؤكدان التزامهما بتسوية دائمة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها،

وإذ يؤكدان مجدداً التزامهما العميق بتحقيق السلام والأمن والتنمية في دارفور، وإذ يدركان أن النزاع لا يمكن حلـه بالطرق العسكرية وأن التسوية السياسية السلمية الشاملة والجامعة هي الحل الأوحد القابل للتطبيق،

وإذ يعربان عن قناعتهما التامة أن هذا الاتفاق يبشر بتحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بضمان السلام والأمن، وإن يقران، في هذا الصدد، بقيمة وأهمية المساعدة الهائلة والإسهام الكبير من الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومن الشركاء الدوليين،

وإذ يرحبان بالدعم المستمر من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بشكل عام،

إن يرحبان كذلك بالدعم الملحوظ الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام وحماية المدنيين، والتنمية وإعادة الإعمار، والإنعاش الاقتصادي في دارفور، المتجلـي في العمل الذي تهـضـبه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميـد)، والفريق الفطري للأمم المتحدة، والوكالـات الأخرى ذات الصلة، وكذلك بعثة التقييم المشتركة لدارفور، والإسهامات المقدمة لصندوق الإنقاذ متعدد المانحين من خلال المؤتمر الدولي للمانحين الخاص بدارفور في الدوحة،

إن يكرـنـ تـأـكـيدـ الحاجـةـ المـاسـةـ لـتـفـيـذـ وـثـيقـةـ الدـوـحـةـ لـالـسـلـامـ فـيـ دـارـفـورـ عـلـىـ نـحوـ كـامـلـ وـنـاجـزـ،

قد اتفقا على ما يلي:

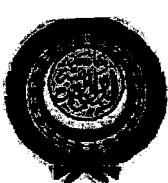
#### **المادة 1: اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور**

1. يعتمد الطرفان وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وكل ملاحقها التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها، وهي طرائق التنفيذ والأطر الزمنية، وبروتوكول المشاركة السياسية لحركة العدل والمساواة السودانية في مستويات السلطة المختلفة واستيعاب قوات الحركة، كما وقع عليه الطرفان والوساطة بالأحرف الأولى، والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.
2. يتبعـدـ الـطـرفـانـ بـالـلـوـفـاءـ بـإـخـلـاصـ بـمـاـ التـرـمـاـ بـهـ بـمـوـجـبـ وـثـيقـةـ الدـوـحـةـ لـالـسـلـامـ فـيـ دـارـفـورـ وـمـوـجـبـ هـذـاـ اـلـاـفـاقـ،ـ وـيـتـفـيـذـ الـأـحـكـامـ الـوـارـدـةـ فـيـهـمـاـ،ـ وـالـلـتـزـامـ بـالـأـطـرـ الزـمـنـيـةـ خـاصـتـهـمـاـ.

Dr. Saleem

مكتبة

طه حسين



## حقوق الإنسان والحربيات الأساسية

### المادة 2: تعزيز حقوق الإنسان والحربيات الأساسية وحمايتها

3. يحمي الطرفان حقوق الإنسان والحربيات الأساسية لكافة مواطني السودان، بما في ذلك دارفور، ويوفران بما عليهم من التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
4. وفقاً للأحكام ذات الصلة من وثيقة الدوحة، تعزز حكومة السودان الرفاه العام والنمو الاقتصادي في دارفور عن طريق تقديم الخدمات الأساسية وتوفير البنية الأساسية؛ شاملة المياه والتعليم والصحة والكهرباء والطرق، وكذلك تحسين سبل كسب العيش.
5. خلال سنة بعد التوقيع على هذا الاتفاق، تراجع حكومة السودان، بالتعاون مع سلطة دارفور الإقليمية، الوضع الأمني في دارفور بغية رفع حالة الطوارئ، إذا برر الوضع ذلك.
6. تراجع حكومة السودان كافة القوانين واللوائح، وتلغى ما يوجد منها متعارضاً مع أي من أحكام الدستور القومي للسودان.
7. تتخذ حكومة السودان خطوات عاجلة لتمكين المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان من تنفيذ تفويضها بشكل كامل ولتضمن تشكيلها وقيامها بأعمالها وفقاً لمبادئ باريس.

## تقاسم السلطة

### المادة 3: مبادئ عامة ومعايير تقاسم السلطة

8. يؤكد الطرفان مجدداً التزامهما بالمبادئ العامة والمعايير الواردة في وثيقة الدوحة التي يستند إليها تقاسم السلطة.

## المادة 4: أجهزة القضاء القومي

9. تنفذ حكومة السودان على نحو الاستعجال، بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة، توصيات لجنة الخبراء المقدمة عملاً بالفقرة (46) من المادة (6) من وثيقة الدوحة.

## المادة 5: الخدمة المدنية القومية

10. تنفذ حكومة السودان على نحو الاستعجال، بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة، بما فيها سلطة دارفور الإقليمية، توصيات لجنة الخبراء المقدمة عملاً بالفقرة (51) من المادة (7) من وثيقة الدوحة.

*Dr. Suleiman*

*محمد علي*



11. ينفذ التمييز الإيجابي فيما يتعلق بتدريب أبناء دارفور واستيعابهم في الخدمة المدنية القومية، كما هو منصوص عليه في الفقرة 54 (أ - ج) من وثيقة الدوحة بعد التوقيع على هذا الاتفاق، وحسب موافقة التنفيذ المتفق عليها.

#### **المادة 6: القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى**

12. يتم إنشاء لجنة متابعة من حكومة السودان والجهات ذات الصلة لضمان تنفيذ الأحكام الواردة في الفقرتين (57) و(58) من وثيقة الدوحة المتعلقة بتمثيل أبناء دارفور في القوات المسلحة السودانية، والأكademias العسكرية، والقوات النظامية الأخرى.

#### **المادة 7: مشاركة الحركة في السلطة وفي العمليتين الدستورية والانتخابية**

13. وفقاً للأحكام الواردة في بروتوكول المشاركة السياسية لحركة العدل والمساواة السودانية في مختلف مستويات السلطة واستيعاب قوات الحركة المشار إليه في الفقرة (1)، تشارك الحركة في كافة مستويات الحكم على المستوى القومي، ومستوى ولايات دارفور، ومستوى المحليات، وكذلك في الجهازين التابعين لسلطة دارفور الإقليمية.

14. تتخذ الحركة كافة التدابير اللازمة لتحول إلى حزب سياسي وفقاً للترتيبات القانونية القائمة.

15. تشارك الحركة، عن طريق تمثيل عادل، في عملية مراجعة الدستور القادمة لصياغة الدستور الدائم لجمهورية السودان.

16. تكفل حكومة السودان، بالتعاون مع سلطة دارفور الإقليمية، التنفيذ الكامل لكافة الأحكام الخاصة بالتمييز الإيجابي الرامية إلى معالجة الخلل، وتلك المتعلقة بتمثيل أبناء دارفور بشكل عادل في الخدمة المدنية، ومؤسسات الدولة، خلال الوقت المنصوص عليه في وثيقة الدوحة.

#### **المادة 8: مساعدة الطلبة المحتجين**

17. بموجب هذا الاتفاق، توجه وزارة التعليم العالي الجامعات الحكومية بتكوين لجان للنظر في إعفاء الطلبة المحتجين، وبخاصة الطلاب من ولايات دارفور، من سداد المصروفات الدراسية. وتنشئ سلطة دارفور الإقليمية آلية متابعة في هذاخصوص.

#### **المادة 9: موظفو سلطة دارفور الإقليمية**

18. بعد انتهاء أجل سلطة دارفور الإقليمية، يتم استيعاب موظفيها، عدا المعينين بعقود مؤقتة، في الخدمة الحكومية الاتحادية وعلى مستوى ولايات دارفور، على النحو المناسب.

Dr. Mohamed Ali

مختار

البرهان



## تقاسم الثروة

### المادة 10: مبادئ عامة

يؤكد الطرفان مجدداً التزامهما بالمبادئ العامة الواردة في وثيقة الدوحة، التي يستند إليها تقاسم الثروة، وينقاض بالإضافة إلى ذلك على ما يلي:

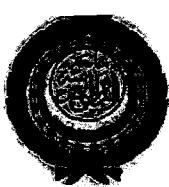
19. من بين أهداف أخرى، يجري إرساء اقتصاد يكفل التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومعالجة الخلل الإداري الذي أدى إلى غياب العدالة في تنمية البنية التحتية وتوزيع الثروة في دارفور.
20. تعزز سياسة الاقتصاد القومي التنمية العادلة في كافة أنحاء السودان، وتعطي أولوية لتلك الأجزاء من البلاد، بما في ذلك دارفور، الأكثر حرماناً بسبب النزاع والظلم التاريخي.
21. يولي اهتمام خاص للنازحين واللاجئين وكافة ضحايا النزاع، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مواتية تمكنهم من العودة طوعاً، بسلامة وكرامة، لمواطنهما الأصلية أو الأماكن التي يختارونها.
22. تشكل تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تكافؤ الفرص للحصول على التعليم المجاني، جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
23. يستفيد أهل دارفور من تطوير ظروف معيشية لائقة وكريمة وتحسينها.

### المادة 11: إفراج حكومة السودان عن أموال ن صالح سلطة دارفور الإقليمية، وصندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور والصناديق والمفوضيات الأخرى

24. تتعدّد حكومة السودان بدفع كامل المبلغ القاعدي لإعادة إعمار وتنمية دارفور على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أثناء فترة تنفيذ خطة التنمية المعتمدة من مؤتمر الدوحة للمانحين الخاص بدارفور، وفقاً للأطر الزمنية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.
25. تقوم حكومة السودان بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين بتقييم أداء برنامج التنمية وإعادة الإعمار لدارفور بعد انقضاء ست سنوات. وفي حالة عدم بلوغ ولايات دارفور المتوسط العام للتنمية في السودان، تضع حكومة السودان، بالتشاور مع شركاء التنمية، خطة لتلبية الاحتياجات المتبقية للإعمار والتنمية. وفي هذا الصدد، تخصص حكومة السودان موارد مالية إضافية.

*Dr. سعيد عباس*

*محمد علي*



## المادة 12: إعادة الإعمار والتنمية

26. تجري سلطة دارفور الإقليمية عملية استعراض للمشروعات التنموية المدرجة في الفقرة (174) من وثيقة الدوحة، لتقدير جدواها وإيجائها على النحو المناسب. تضاف مشروعات تنمية أخرى ذات جدوى إلى القائمة بهدف تفيتها.
27. بالإضافة للفقرة (212) من وثيقة الدوحة، يكفل الطرفان أن تتضمن كافة العقود التي سيتم إبرامها مع مستثمرين وشركاء التنمية في دارفور الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية المتأثرة بالتنمية واستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك تشغيل السكان المحليين وتوفير الخدمات الاجتماعية.
28. دون المساس بسياسة الخصخصة القومية، تعطي حكومة السودان الأولوية لإنشاء صناعات تقيلة وتحويلية في دارفور، وفي هذا الخصوص، تشجع استثمار القطاع الخاص وتعززه.
29. تنفذ حكومة السودان مشروع طريق الإنقاذ الغربي بشكل شامل خلال فترة لا تتجاوز سنتين بعد التوقيع على هذا الاتفاق.
30. يتم ربط ولايات دارفور بشبكة الكهرباء الوطنية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

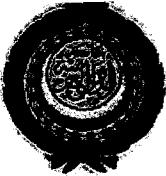
## المادة 13: مجلس تطوير الرعاة والرحل في دارفور

31. بموجب هذا الاتفاق، ينشأ مجلس تطوير الرعاة والرحل في دارفور، تحت سلطة دارفور الإقليمية، بهدف استراتيجي هو تهيئة بيئه مواتية لتطوير أنشطة الرعاة والرحل للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، والتعايش السلمي، والاستقرار في دارفور. ينهض المجلس بالوظائف التالية:
- التنسيق مع السلطات المختصة لفتح مسارات للرعي في ولايات دارفور،
  - تحسين بيئه الإنتاج وتشجيع الصادرات الحيوانية،
  - تلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة الظاعنة وتمكينها، بما في ذلك عن طريق تعليم الرحل،
  - نشر ثقافة السلام وال التعايش السلمي بين الرعاة والمزارعين،
  - تعزيز توفير الخدمات الأساسية للرعاة والرحل في دارفور،
  - تطوير مفهوم الرعي الحديث في دارفور.
32. تسعى حكومة السودان لدفع مبلغ مبدئي بقيمة 20,000,000 دولار أمريكي (عشرين مليون دولار أمريكي) لتمويل المجلس، وتسعى لتوفير مبلغ آخر قيمته 30,000,000 دولار أمريكي (ثلاثين مليون دولار أمريكي) خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة بعد سداد الدفعة الأولى.

*مسقط العبد*

*محمد*

*علي*

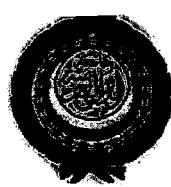


#### **المادة 14: نظام التمويل الأصغر**

33. اتفق الطرفان على ضرورة إنشاء نظام للتمويل الأصغر في دارفور على وجه السرعة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة، وتطويره ليكون مؤسسة مالية قابلة للتطبيق.
34. دون المساس بالاستحقاقات المشروعة للمقاتلين الذين تم تسريحهم من كافةحركات الموقعة، بما في ذلك حركة العدل والمساواة السودانية، من عملية نزع السلاح والتسلح وإعادة الدمج، يتم تخصيص 5% كحد أدنى من محفظة التمويل في المؤسسة المنشأة في دارفور لصالح هؤلاء المقاتلين المسرحين.
35. دون المساس بالفقرة (136) من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، تفوض حكومة السودان وسلطة دارفور الإقليمية المؤسسة لوضع قواعدها وإجراءاتها الداخلية.
36. يشمل صغار المنتجين المشار إليهم في الفقرة (131) من المادة 19 من وثيقة الدوحة، العائدين من النازحين واللاجئين وكافة ضحايا النزاع.
37. تشجع حكومة السودان البنوك التجارية عبر البنك المركزي على تخصيص جزء من محافظتها للتمويل الأصغر. وتعطى الأولوية للمتقدمين بطلبات الحصول على التمويل من ولايات دارفور، خاصة النازحين والعائدين وضحايا النزاع والمقاتلين السابقين.
38. تعطى الأولوية عند تقديم التمويل الأصغر إلى الجمعيات الإنتاجية والخدمية القاعدية وذوي الحاجات الملحة، وفقاً للوائح والإجراءات التي تحدها مؤسسة التمويل الأصغر المنشأة.
39. يجوز تحويل الجمعيات الإنتاجية، وخاصة جمعيات الإنتاج الزراعي والحيواني، والجمعيات القاعدية الإنتاجية والخدمية إلى مؤسسات للتمويل الأصغر إذا استوفت شروط البنك المركزي.

#### **المادة 15: صندوق الرعاية الاجتماعية**

40. اتفق الطرفان على إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية، تحت سلطة دارفور الإقليمية، بالأهداف التالية:
- أ. معالجة مشاكل المحتاجين وكافة ضحايا النزاع، بما في ذلك أسر من فقدوا أرواحهم فيه،
  - ii. ابتدار برامج ومشروعات اجتماعية وتنفيذها،
  - iii. مساعدة النساء، والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.
41. تسعى حكومة السودان لتوفير تمويل بما لا تقل قيمته عن 50 مليون دولار أمريكي (خمسين مليون دولار أمريكي) لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية للقيام بأنشطته.



## التعويضات وعودة النازحين واللاجئين

### المادة 16: مبادئ عامة

42. يؤكد الطرفان مجدداً التزامهما بالمبادئ العامة الواردة في وثيقة الدوحة التي يتم الاسترشاد بها في التوصل إلى حلول دائمة للنازحين واللاجئين، وكافة ضحايا النزاع الآخرين.

### المادة 17: التعويض والحل الدائم

43. يتخذ الطرفان على وجه السرعة تدابير للبدء في دفع التعويضات للعائدين من النازحين واللاجئين، وكافة ضحايا النزاع الآخرين، وفقاً للفقرات ذات الصلة من المواد (43)، و(52)، و(57) من وثيقة الدوحة.

44. فور التوقيع على هذا الاتفاق، تقوم حكومة السودان وسلطة دارفور الإقليمية بتمكين مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين لتنستطيع الشروع في تنفيذ تعويضها على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي هذا الصدد، تخصص حكومة السودان على الفور أموالاً للمفوضية لتبدأ في دفع مبلغ إجمالي بقيمة 250 دولار أمريكي للأسر العائدة كجزء من حزمة العودة المنصوص عليها في وثيقة الدوحة.

45. تساعد حكومة السودان في بناء مساكن ثابتة في قرى العودة للنازحين واللاجئين وتقوم كذلك بتبسيط الدعم اللازم من المجتمع الدولي وكذلك من المنظمات التنموية والمنظمات الأخرى لذات الغرض.

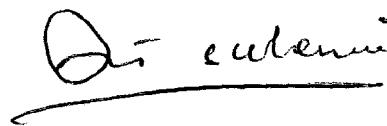
46. يغفى اللاجئون العائدون من الرسوم الجمركية، والتعرفات وأى متحصلات أخرى على أغراضهم الشخصية، وفقاً للقانون الدولي.

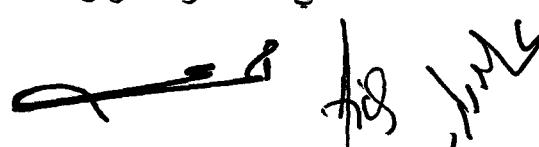
### المادة 18: الوثائق الشخصية

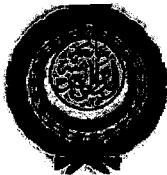
47. تقوم حكومة السودان بإصدار الوثائق الشخصية للعائدين من النازحين واللاجئين وكافة ضحايا النزاع الذين ربما يكونون قد فقدوها مجاناً.

### المادة 19: جمع شمل الأسرة

48. يجوز لمفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين أن تنشئ اللجان التي ترتقي أنها ضرورية لضمان سير عمليات جمع الشمل بسلامة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإنسانية العاملة في اقتقاء أثر الأسر والمساعدة في جمع شملها.

  
د. محمد عثمان

  
وزير الشؤون الاجتماعية



## **العدالة والمصالحة**

### **المادة 20: مبادئ عامة**

49. يؤكد الطرفان مجدداً التزامهما بالمبادئ العامة الواردة في وثيقة الدوحة التي تستند إليها العدالة والمصالحة.

### **المادة 21: الجهاز القضائي الوطني**

50. دون المساس بالمادة (60)، واستباعاً للفقرة (295) من وثيقة الدوحة، تقوم حكومة السودان فوراً برفع الحصانات التي يتمتع بها أفراد بموجب وضعهم الرسمي أو وظائفهم عندما تطلب المؤسسات العدلية القومية ذلك.

51. لا يتم إنشاء أي محاكم خاصة/ استثنائية بسبب النزاع في دارفور خلافاً لمحكمة دارفور الخاصة المنصوص عليها في المادة (59) من وثيقة الدوحة، ويتم إغلاق أي من هذه المحاكم إن كانت قائمة.

### **المادة 22: الإدارة الأهلية**

52. تتم تقوية الإدارة الأهلية عن طريق التدريب وبناء القدرات لتمكنها من تأدية دورها الاجتماعي والصالحي بفعالية وكفاءة ودون تحيز.

53. يتم اختيار زعماء الإدارة الأهلية بشكل صارم وفقاً للعادات والتقاليد القبلية الراسخة.

### **المادة 23: محكمة دارفور الخاصة**

54. تخصص حكومة السودان وحدة خاصة من شرطة المحاكم وتقوم بتمكينها بهدف توفير الحماية الكافية لمحكمة دارفور الخاصة.

55. يغطي الدور الرقابي لخبراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمحكمة الخاصة عمل مكتب المدعي العام لدارفور.

### **المادة 24: العفو**

56. دون المساس بالفقرة (330) من المادة (60) من وثيقة الدوحة، تقوم حكومة السودان، فور التوقيع على هذا الاتفاق، بإصدار عفو عام لمقاتلي الحركة وأعضائها، وفقاً للدستور والقانون الوطني.



57. تنشئ حكومة السودان، بالتشاور مع الحركة، لجنة لمراجعة حالة العسكريين والمدنيين وأسرى الحرب والمحكمين من أعضاء الحركة، وفقاً للقانون الوطني، بهدف إطلاق سراحهم.

### **وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية**

#### **المادة 25: المبادئ العامة**

58. يؤكد الطرفان مجدداً التزامهما باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في الدوحة بتاريخ 10 فبراير 2013، وبالمبادئ العامة الواردة تحت المادة (62) من وثيقة الدوحة التي يستند إليها وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية.

#### **المادة 26: تقديم الدعم اللوجستي غير العسكري لمقاتلي الحركة**

59. يشدد الطرفان على ضرورة تقديم الدعم اللوجستي غير العسكري لمقاتلي الحركة. وفي هذا الصدد، تتعهد حكومة السودان بتقديم هذا الدعم بما يغطي الفترة من توقيع هذا الاتفاق حتى إجراء عملية التحقق من مواقع قوات الحركة وقوتها. يتم تقديم هذا الدعم المبدئي عن طريق ترتيب يتفق عليه الطرفان. وبعد إجراء عملية التتحقق، يتم تقديم الدعم اللوجستي غير العسكري على أساس الفقرتين (393) و(394) من وثيقة الدوحة.

60. يتم تمثيل الطرفين على النحو المناسب في اللجنة المشتركة للتنسيق اللوجستي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (410) من المادة (69) من وثيقة الدوحة.

#### **المادة 27: إنشاء آلية التنسيق المشترك**

61. يشدد الطرفان على ضرورة إنشاء آلية التنسيق المشترك، دون مزيد من التأخير، على النحو المنصوص عليه في الفقرة (403) من المادة (67) من وثيقة الدوحة، وفي هذا الخصوص، يتفق الطرفان على تشكيلها.

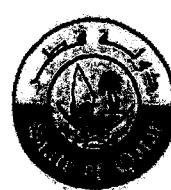
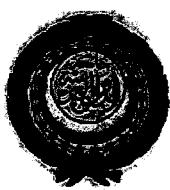
#### **المادة 28: نزع سلاح مجموعات الميليشيات المسلحة**

62. يكرر الطرفان الضرورة الملحة لنزع سلاح الميليشيات المسلحة باعتباره عنصراً جوهرياً في الترتيبات الأمنية النهائية، وتفيذ العملية على وجه السرعة على النحو المنصوص عليه في الفقرة (399) من المادة (67) من وثيقة الدوحة.

*Dr. Mohamed Ali*

*العاشر*

*العاشر*



#### **المادة 29: إصلاح بعض المؤسسات العسكرية**

63. يكرر الطرفان أهمية إصلاح بعض المؤسسات العسكرية وإعادة هيكلتها وفقاً للقرتيين (463) و (464) من المادة (74) من وثيقة الدوحة، ويتفقان على ضرورة الإسراع في العملية.

#### **المادة 30: مفوضية نزع السلاح والتسيير وإعادة الدمج**

64. يتم تمثيل الحركة بشكل كافٍ في مفوضية نزع السلاح والتسيير وإعادة الدمج في دارفور، معأخذ مقتضيات الوضع السائد في الحسبيان.

#### **المادة 31: مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور**

65. يتم تمثيل الحركة في مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور وفي اللجنة الفنية للدمج التي هي جهازٌ تابعٌ لها، والتي تضم وتخطط وتنفذ وتدبر وترافق برامج دمج المقاتلين السابقين.

#### **المادة 32: حقوق الحركة**

66. تدفع حكومة السودان، فور استكمال تنفيذ كافة مراحل الترتيبات الأمنية، تعويضاً كافياً للحركة نظير أسلحتها ومعداتها، باستثناء الأسلحة الشخصية، حسب ما تقرره لجنة مشتركة ينشئها الطرفان.

67. تحصل أسر المقاتلين الذي لقوا حتفهم، والمقاتلون ذوي الإعاقة والمرضى من الحركة على مزايا خاصة من مؤسسة التمويل الأصغر، وصندوق الرعاية الاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في المادتين (14)، و(15) من هذا الاتفاق، بالإضافة إلى المزايا التي يحصلون عليها من برامج نزع السلاح والتسيير وإعادة الدمج. ويحق للمرضى من المقاتلين السابقين تلقي العلاج الطبي.

#### **المادة 33: الأحكام العامة**

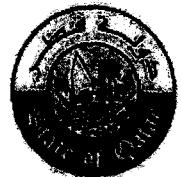
68. يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ فور التوقيع عليه مباشرة ولا يمكن تعديله إلا بموافقة الطرفين.

69. يشكل هذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الدوحة، وبالتالي، يتمتع بالوضع الدستوري وفقاً للفرقة (487) من الوثيقة.

Dr. Suleiman  
حسين سليمان

18

علي محمد علي



حرر في الدوحة، قطر، في هذا اليوم، في ٢٥ جمادى الأول ١٤٣٤ هجرية، الموافق ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ميلادية، باللغتين العربية والإنجليزية، وكلاهما متساويان في الحجية. وفي حال الاختلاف بين النسختين، تكون النسخة العربية هي السائدة.

عن حركة العدل والمساواة السودانية

السيد/ محمد بشر أحمد

رئيس الحركة

عن حكومة السودان

دكتور/ أمين حسن عمر

وزير الدولة في رئاسة الجمهورية

شهد على التوقيع

عن الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

عائشة منداودو

نائب الممثل الخاص المشترك

(سياسي)

*T. M. Chambers  
MOHAMED IBN CHAMBA  
JOINT SPECIAL REPRESENTATIVE*

عن دولة قطر

أحمد بن عبد الله آل محمود

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء